الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية:العلوم الاقتصادية،التسيير والعلوم التجارية

قسم:العلوم التجارية .

العنوان:

إستراتجية إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص:مالية المؤسسة

اعداد الطالبة:

نقـــو أمـــــال

تحت اشـــــراف :

المشرف الرئيسي.د .عجيلـــــة محـــــمد

المشرف المساعد ا.شنيـــــني عبد الرحيـم

اعضاء لجنـة المناقشة

الدكتورة : بوعبـــدلي أحـــــلام	رئيسا
الدكتور:عجيلـــــــة محـــمد	مشرفا
الاستاذ:شنيـــــني عبد الرحيـــم	مشرف مساعد
الدكتور: مولاي الاخضر عبد الرزاق	مناقشا

السنـــــــة الجامعيـــــــة:2013/2012

اهداء

الحمد لله على فضله ونعمه الذي لولا توفيقه وعونه لما تم هذا العمل واستوي

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة؛

إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها و حنانها؛

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال

الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة؛

إلى من تعب من أجلي؛

إلى رمز التضحية و مثال للصمود؛

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى عائلة زوجي شنيني،وعائلتي نقو،ميلق.

إلى جميع طلبة سنة ثانية ماستر مالية المؤسسة؛

إلى رفاق الدرب

إلى كل الزميلات و الزملاء.

إلى الإنسان الغالي القريب من قلبي زوجي "شنيني سليمان"؛

إلى من حملنا في رحم واحد و قاسموني أحلى الذكريات:

شقيقاتي " سليمة جمعة زينب "اللاتي ساعدنني كثيرا في هذا البحث.

شقيقي العزيزين "صدام حسين وعبد القادر " حفظهما الله.

إلى زملاء العمل الذين شاركوني أعباء العمل؛

إلى الإنسان الغالي البعيد عن نظري و القريب من قلبي؛

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

كلمة شكـر

الحمد والشكر لله الذي علمنا وألهمنا وشق أبصارنا وأسماعنا وحرك أيدينا فأقلامنا ووفقنا بحوله وقوته إلى إتمام هدا العمل.

بكل كلمات التقدير والاحترام والعرفان والطاعة تقدم خاتمة هذا العمل ونسأله الغفران والرضا الذي جعل من العمل إتقانا وإخلاصا ومن الأجر إيمانا وإكمالا.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المؤطر اعجيلة محمد والاستاذ المساعد شنيني عبد الرحيم اللذان كانا الموجهان والناقدان معا،فأرشدانا إلى كل ما فيه صواب وما قصر وأحسن النصـح فكانت آراؤهما كلها سدادا للعمل .

نتقدم بجزيل الشكـر للجنة المناقشة مسبقا.

ولا ننسى بالذكر عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية غرداية الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات واللازمة

إلى كل الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وسايروا مشوارنا الدراسي على جميع المستويات.

أخيرا كل من ساهم في هذا الإنجاز من قريب وبعيد

والله ولي التوفيق لله على فضله ونعمه الذي لولا توفيقه وعونه لما تم هذا العمل واستوي والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

نهدي ثمرة جهدنا إلى أغلى ما في الوجود والدينا الكريمين وإلى كل الأهل والأصدقاء.

امال

الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية ممارسة البنوك التجارية وظائفها على باقي المصارف الأخرى وكيفية التحكم فيها، و إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر البنكية من خلال عرض لأهم مفاهيم إدارة المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي أنواع المخاطر أهميتها بالنسبة للبنوك،

ونقوم بطرح المبادئ الأساسية لها.

و التي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة المخاطر وأخيرا القيام بدراسة ميدانية من حيث المخاطر وتتمثل في عينة من بنك تجاري في وكالة غرداية.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية ،المخاطر،الائتمان،استراتيجية،السيولة، الربحية.

ABSTRACT:

This study focuses attention on how the practice of commercial banks and their functions on the rest of the bank last and how to control them, and the subject of banking risks through the presentation of the most important concepts of the risks facing the banking business, then we review the role of the primary types of risk importance for the banks, and we introduced the basic principlesher.

Involved in the actions to be taken by the banks to activate its new in Adarhalmkhatr and finally do a field study in terms of risk and is in a commercial bank in the sample agency GHARDAIA.

Mot clés : Commercial Banks ; Risk; credit; strategy; liquidity, profitability.

الملخص

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية ممارسة البنوك التجارية وظائفها على باقي المصرف أخر وكيفية التحكم فيها، و إلقاء الضوء على موضوع المخاطر البنكية من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي أنواع المخاطر أهميتها بالنسبة للبنوك، و نقوم بطرح المبادئ الأساسية لها.

التي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها الجديدة في إدارةالمخاطر

الكلمات المفتاحية:البنوك التجارية ،المخاطر،الائتمان،استراتيجية،السيولة، الربحية.

ABSTRACT

This study focuses attention on how the practice of commercial banks and their functions on the rest of the bank last and how to control them, and the subject of banking risks through the presentation of the most important concepts of the risks facing the banking business, then we review the role of the primary types of risk importance for the banks, and we introduced the basic principlesher.

Mot clés : Commercial Banks ; Risk; credit; strategy; liquidity, profitability.

الفهرس:

إهداء	I
كلمة شكر	II
ملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:مدخل إلى البنوك التجارية والمخاطر البنكية	
تمهيد	13
المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية	14
المطلب الأول :لمحة تاريخية للبنوك التجارية	14
المطلب الثاني: مفاهيم البنوك التجارية	16
المطلب الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنوك الأخرى	30
المبحث الثاني:المخاطر البنكية	32
المطلب الأول: نشأة المخاطر البنكية	32
المطلب الثاني: تعريف المخاطر البنكية و مبادئها	33
المطلب الثالث : أنواع المخاطر البنكية	34
خلاصة	42
الفصل الثاني:إدارة المخاطر البنكية والنظام المصرفي الجزائري	
تمهيد	44
المبحث الأول:إدارة المخاطر البنكية	45
المطلب الأول:مفاهيم إدارة المخاطر	45
المطلب الثاني:أهمية و أهداف إدارة المخاطر	47
المطلب الثالث: أسس و قواعد إدارة المخاطر	48
المبحث الثاني:النظام المصرفي الجزائري	53
المطلب الأول: خصائص النظام المصرفي في الجزائر	53

المطلب الثاني:القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية	55
المطلب الثالث:الملاءة المصرفية في البنوك الجزائرية	58
خلاصة	59
خاتمة	61
المراجع	63

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أوجه النشاط الأساسي في البنك التجاري	17
2.1	الهيكل التنظيمي لفرع بنك تجاري رئيسي	22

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور هيكلة الجهاز المصرفي للفترة 2005.1999	54
02	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر أصول الميزانية في البنوك التجارية	55
03	أوزان المخاطرة المرجحة للالتزامات خارج الميزانية في البنوك التجارية	56

مقدمة عامة

يعتبر هدف البنوك هو الوصول إلى قرارات ائتمانية يتم صياغتها في إطار علمي و عملي يستند إلى ضوابط و خبرات تمكن في النهاية من تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك و المتمثلة في الربحية و النمو دون إغفال أو إسقاط للدور الاجتماعي له كمؤسسة مالية تنشط داخل مجتمعها الذي تنتمي إليه.

ومن المسلم به، أن اتخاذ أي قرار يتطلب حسن التسيير و كفاءته فهو إحدى الثروات غير الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات و الملاحظ لتجارب معظم المؤسسات أو البنوك الفاشلة، وأسباب تأخرها نجد أحد و أهم أسباب ذلك الفشل يكمن في القصور في تطبيق مبادئ التسيير الحديثة.

و في عالم المال و الأعمال، نجد المقرضين و المستثمرين يقومون في سبيل الحفاظ على الأموال من المخاطر التي قد تواجهها، تلجأ البنوك إلى عملية صارمة لمنح و تسيير القروض. وعلى هذا، أصبحت الإستراتجية أمرا لا غنى عنه، خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة و مختلفة. لذلك أصبح يتركز على دراسة الأخطار التي قد تواجهه عند منحه للقروض. لا يقتصر على البنك لوحده، بل ينعكس على كافة الاقتصاد الوطني لارتباطه بالجهات الاقتصادية المختلفة.

ويعتبر أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، هو سعي الجهاز المصرفي في أي دولة إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، هذا من جهة. و في ظل تصاعد المخاطر المصرفية من جهة ثانية.

مما سبق تتضح إشكالية بحثنا هذا و المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما هي استراتيجية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل المنافسة للائتمان المصرفي ؟ "

و يتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود مخاطر البنكية ؟وما هي أنواع المخاطر؟
- ما معنى إدارة المخاطر البنكية ؟ ما هي ادوار وقواعد إدارة المخاطر؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات و غيرها، ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر البنك هو وسيط المودعين والمستثمرين ويساعد في دفع عجلة التنمية من أجل إنعاش الدورة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تتنوع المخاطر بتنوع الخدمات و القروض الممنوحة، وكذا ضعف المتابعة من طرف المصرف لهذه القروض.

دوافع اختيار الموضوع:

ولعل أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني ،إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث العلمية الخاصة هي من أهم الأسباب التي دفعتنا للتطرق له و القاء الضوء على عدة جوانب متعلقة به ،من بين أهم دوافعنا:

– الاختصاص الذي ننتمي إليه.

– الإطلاع على كل ما يخص تسيير البنوك من أجل إثراء رصيدنا المعرفي في هذا المجال.

أهداف الموضوع:

نهدف من وراء بحثنا هذا إلى:

- التعمق في معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية من نشأته و تطوره، والتفرقة بين مختلف أنواع المصارف.
- عرض بعض التطورات الراهنة في البنوك التجارية.

أهمية الموضوع:

تعتبر و إدارة المخاطر بالغة الأهمية في إدارة البنوك. هذه الأخيرة، التي تلعب دورا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة.وعليه، فإن التسيير يساهم بشكل جوهري في تصعيد وتأثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

حدود الدراسة:

تعرضنا في دراستنا لموضوع المخاطر للبنوك التجارية.

المنهج المتبع:

المنهج المتبع، هو المنهج الوصفي في الفصل الأول وذلك بعرض مفاهيم عامة تم وصفها. أما الفصل الثاني فإن المنهج المتبع هو المزج بين الوصفي و التحليلي.

الأدوات المستخدمة:

بعد تصفحنا للمذكرات ورسائل الماجستير التي تحصلنا عليها وجدنا معظمها تتركز على المخاطر وكذا القروض وغيرها في مساهمة تنمية الاقتصاد.

صعوبة الدراسة:

قد تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى جملة من الصعوبات منها :

- نقص التخصص في الموضوع.
- عدم وجود المعلومات المطلوبة والكافية الخاصة بالموضوع في جانب التطبيقي .
- بداعي السرية حرمتنا البنوك من أي الوثائق تهم الدراسة.

الإطار العام للدراسة:

يتكون هذا البحث من فصلين تسبقهم مقدمة، وتليهم خاتمة.

فالفصل الأول: نتناول مفاهيم حول البنوك التجارية والمخاطر أهميتها .

الفصل الثاني: ونتطرق إلى إدارة المخاطر البنكية ونظام الصرفي الجزائري.

الفصل الأول

مدخل إلى البنوك التجارية والمخاطر البنكية

تمهـــيد:

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميتها من فترة لأخرى مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.وتعتبر المؤسسات مالية تهدف للربح، ويتركز نشاطها أساسا في قبول الودائع بأنواعها وكذا الائتمان المصرفي .

ويقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الخارجي والداخلي بما يحقق أهداف خطة التنمية ،تباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية ومالية وفق لأوضاع التي يقررها البنك المركزي .

لذا ارتأينا أن نعالج في هذا الفصل مفاهيم وأسس البنوك التجارية من جهة ،والمخاطر البنكية من جهة أخرى ،وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني:المخاطر البنكية.

المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في وذلك بتأمين السيولة الكافية لنمو اقتصادي متزن ومستمر وهذا عن طريق تمويل العمليات الإنتاجية فهي بهذا تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المؤسسات والمجتمع.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للبنوك التجارية

قبل نتطرق إلى البنوك التجارية نأخذ نظرة خاطفة على أساسيات البنك كالتعريف والأنواع والوظائف .

أولا : تعريف البنك

يعتبر البنك وسيط بين المودعين والمستثمرين فهو يقوم أساسا على قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات واستثمارها لتحقيق الربح [1].

ولقد جاء تعريف البنوك في بعض النصوص القانونية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات البنكية، هذه العمليات تحتوي على تلقي الأموال من الجمهور وإدارة وسائل الدفع وعمليات القرض ووضعها تحت تصرف الزبائن.

فالبنوك تعد مكان يجتمع فيه عرض الأموال والطلب عليها، وأيضا وعاء تجتمع فيه الأموال و الإدخارات ليعاد إقراضها الى من يستطيع ويرغب في استثمارها[2]

أنواع البنوك:

يمكن تصنيف البنوك إلى ثلاثة أنواع كل منها حسب النشاط الذي تقوم به :

- البنوك التجارية
- البنوك المركزية
- البنوك المتخصصة.

فالبنوك التجارية:

تمتاز بكونها تقبل الودائع تحت الطلب وقروضها تتسم في غالب الأحيان بأنها قصيرة الأجل وتكون موجهة للتجارة والحاجات شخصية، بينما تمتاز البنوك المتخصصة: باهتمامها بالمشاريع الاقتصادية التي تتطلب تمويلا ضخما وأن قروضها طويلة الأجل، فتختص هذه البنوك بخدمة قطاعات معينة من الاقتصاد غير القطاع التجاري، أما البنوك المركزية:

فميزتها أنها ملك للدولة تقوم بأعمال معينة كإصدار النقود والإشراف على

---

[1] المحاسبة في المنشئات المالية ،14/04/ 2012 ،ص22،55

[2] محرزي جلال ،**نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي** ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002 -2006،ص ص 92-93

حسابات الحكومة والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وإقراضها حسب التنظيم المحدد والعمل على توجيه القرض ومراقبته.

وظائف البنوك:

للبنوك وظائف عديدة نلخص أهمها فيما يلي :

- المساهمة في رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والإزهار في المجتمع
وذلك من خلال تمويل القروض لنشاطات الاستغلال والاستثمار، فهي بهذا تؤدي
إلى زيادة الإنتاجية للمواد المتاحة وأيضا خلق وتراكم ثروات جديدة؛
- للبنوك دور في تسيير السياسة النقدية فإذا زادت حاجة المقرضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك لذلك تعمد البنوك دائما للبحث عن مختلف الطرق المؤدية للادخار سواء من ناحية الأفراد والمؤسسات وتوجيهه نحو الاستثمار.
- خلق وسائل الدفع و أداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل
لدفع ،الأخرى، هذا وقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا أدى إلى ظهور العديد منها،كنظام السحب و الدفع عن طريق الأجهزة الالكترونية و الآلية ،الشيء الذي ساهم.في تبسيط وتوسيع و زيادة المبادلات.

ثانيا :لمحة تاريخية للبنوك التجارية[3]

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام التجار والمرابين والصباغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة وقد لاحظ الصيارفة إن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبول عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات وان أصحاب هذه الودائع لايتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما اوحى له بالقيام بإقراضها ومن هنا اخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين ولم يعد القرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب بل التطلع إلى الحصول على الفائدة تقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.

وتأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 ثم أعقبة في عام 1609 إنشاء مودع أخر غير انه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابة 1814 أخد عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات حيث كانت القوانين تقتضي بحماية المودعين ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال خاصة لأصحاب هذه البنوك تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة

[3] جميل الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان ،1999،ص 122

الصناعية في أوربا التي إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها فبرزت الحاجة إلى بنوك كبير الحجم تستطيع القيام فروعا في كل مكان

هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

المطلب الثاني :مفاهيم البنوك التجارية

أولا: مفهوم البنوك التجارية : [4]

تعد البنوك إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية الوسيطة ، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير و لأجل من الأفراد و المشروعات والإدارات العامة , و إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير البنكية.

و يمكن أن يستشف من التعريف السابق للبنوك التجارية ما باتي :

1- أن البنوك التجارية تقبل جميع أنواع الودائع ، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم , فهناك الودائع الجارية , والتوفير , ولأجل , وشهادات الإيداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة لأجل .

2- أن البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها البنكية لجميع الزبائن , أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى .

3- تمنح البنوك التجارية أنواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.

4- تتمتع البنوك التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

5- يمكن البنوك التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة .

فبجانب الخدمات البنكية التقليدية (قبول الإيداعات و منح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية ودراسات الجدوى والاستشارات المالية , والخدمات الشخصية للزبائن ,وغيرها .

من خلال الدراسات يتواجد مفهوم حديث للبنك التجاري المعرف كالتالي:

المفهوم الحديث للبنك التجاري:

تطور مفهوم البنك التجاري بتطور النشاط البنكي واتساع العمليات التي تقوم بها البنوك، وكذلك نتيجة للتطورات والتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم، فظهر ما يعرف باسم البنوك الشاملة.ويمكن تعريف البنوك التجارية بمفهومها الحديث على أنها:

[4] د .بشير عباس العلاق ،**ادارة المصارف** .مدخل وظيفي الأردن 1992

- هي تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل ،وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات ، من كافة القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند على رصيد مصرفي .[5]
- هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات.[6]

والشكل التالي يبين ويوضح ما تطرقنا إليه:

***الشكل(1.1)*: أوجه النشاط الأساسي في البنك التجاري** [7]

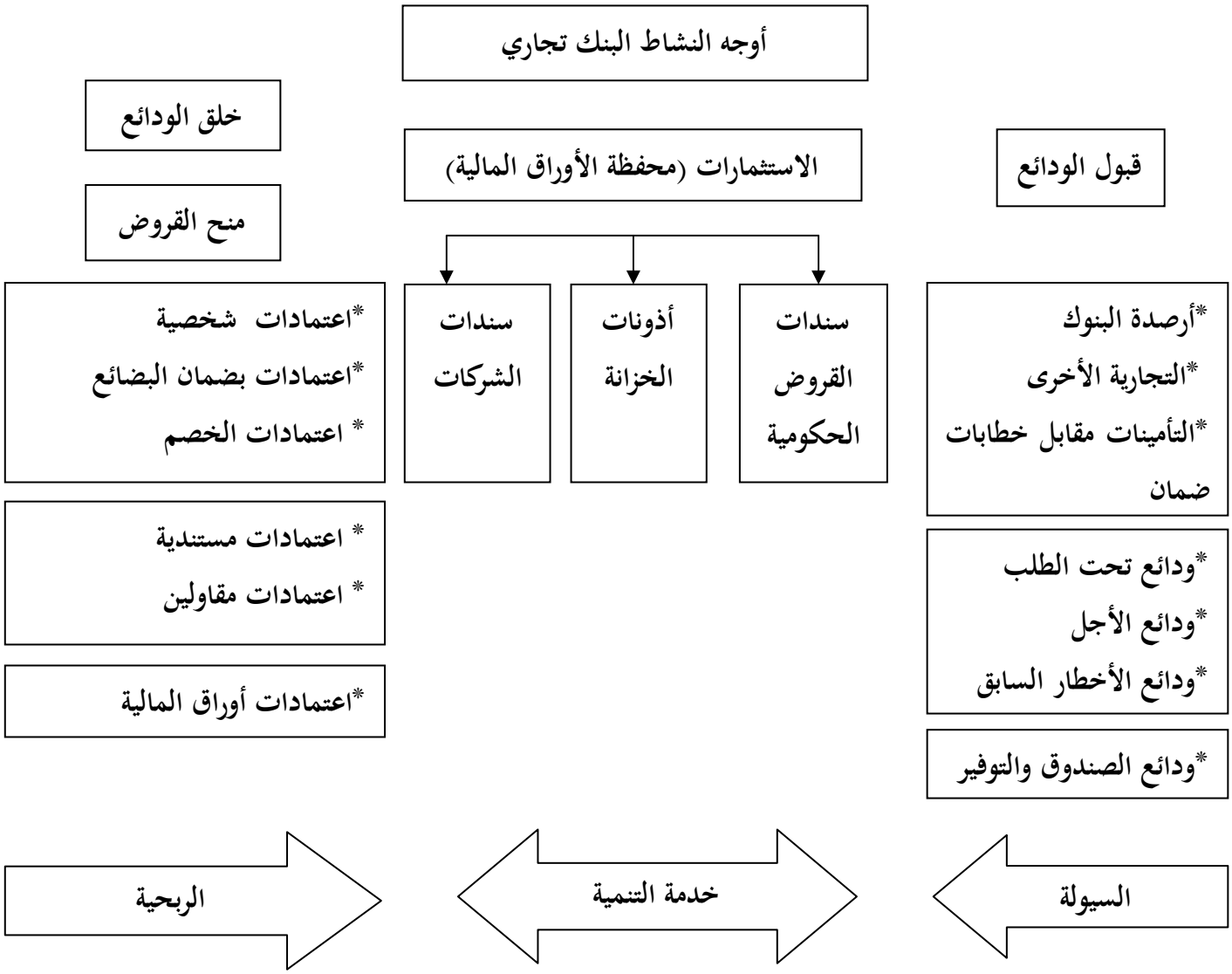

[5] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**،القاهرة، عالم الكتب ، 2003،ص 75

[6] عبد المجيد عبد المطلب،**العولمة واقتصاديات البنوك** ،مصر،الدار الجامعية ،2002,2003،ص 52

[7] د.عبد الغفار،د.رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية:البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار**،الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب ،1997،ص 46

ثانيا : الخصائص التي تتميز بها المصارف التجارية عن بقية المؤسسات المالية [8]

هناك عدة خصائص تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى و هي كما يأتي :

1- أن المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع , أيا كان نوع الوديعة ، فان المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا و المصرف مدينا , و مع ذلك فان المصارف التجارية ، هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها ، أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك , كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك , و يترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها بالصكوك , و بالتالي هي جزء من عرض النقد ، بينما المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة.

2- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة ، من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة ، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك ، وينجم عن ذلك أن جزءا مهما من ودائع المصارف التجارية يتداول كنقود , وحيث أن الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد , بل وإنها تشكل الشطر الأعظم منه في الدول المتقدمة صناعيا , فان آية زيادة في الودائع الجارية تحدث إضافة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود , مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها , و معنى ذلك أن للمصارف التجارية دورا مهما في التأثير المباشر على عرض النقد , أما المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ، فإنها و أن كانت تقبل الودائع و تمنح القروض شانها في ذلك شان المصارف التجارية ، ألا أن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقد ، لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشؤها هذه المؤسسات المالية , و إنما تأتي من اقتراضها لها.

3- تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق ، بينما في المؤسسات المالية الأخرى ، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب , و يترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى ، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و الحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لمجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية) .

1.2 مصادر الأموال في البنك التجاري :

يعتمد البنك التجاري في مزاولة نشاطها على نوعين من المصادر هما :

[8] المداري أنور اسماعيل ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ،كلية الحقوق ، جامعة الزقازيق،مصر،1983،ص 120

أ-مصادر التمويل الداخلي :

وتتمثل في رأس المال مضافاً إليه الاحتياطيات بأنواعها , وغيرها من الأرباح غير الموزعة , وتظهر هذه البنوك في قائمة المركز المالي للبنك .

ب- مصادر التمويل الخارجي : وتتمثل في :

1. الودائع بأنواعها المختلفة .
2. ودائع الحسابات الجارية ,وودائع لأجل .
3. الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى .

2.2 استخدامات الأموال في البنك التجاري :

من أهم استخدامات الأموال في البنك التجاري ما يلي :

1.يقدم القروض والسلف : والتي تحقق من ورائها عوائد مجزية وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل .

2.الاستثمارات : حيث تتعدد أوجه الاستثمارات :

أ-المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة ،لغرض الحصول على أرباح وعوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية .

ب-الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينة العامة , والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل , وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظراّ لقابلية هذه الأوراق على التمويل لنقدية سائلة , وإمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمانات عند الحاجة .

ت-خصم الأوراق التجارية : حيث تقبل البنوك عل مزاولة هذا النوع من النشاط نظراً للحماية التي يزودها القانون التجاري ونظراً لأجلها القصير مما يوفر عنصر السيولة للبنك

وتتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي نفسه .

3.الأرصدة النقدية : وهي الاحتياطي النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بها لديه .

4.الأصول الثابتة : متمثلة في مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الأخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى وغيرها ..

3.2 الهيكل التنظيمي للبنك التجاري :

نظراً لتعدد وتنوع النشاط المصرفي وتعدد وتنوع العمليات التي يقوم بها البنك التجاري , فالأمر يتطلب وضع هيكل تنظيمي للبنك ليحدد خطوط السلطة والمسؤولية وتقسيم الأعمال حسب طبيعتها لمجموعات متشابهة في وحدة إدارية مستقلة .

1- كيف يتم تنظيم البنوك التجارية :[9]

يتم تنظيم البنوك التجارية وفقاً لأحد الأسس التالية :

1)يقوم تنظيم البنوك التجارية على أساس مصارف مفردة منتشرة في كافة أنحاء البلاد .

2)القيام على نظام بنوك ذات فروع منتشرة , من أجل المرونة في تأدية الخدمات وفسح فرصة أكبر أمامه لاختيار الأزمات المحلية وتوسيع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية .

2- الأسس الرئيسية لتنظيم البنوك التجارية داخلياً :

التنظيم هو تحديد المسؤوليات والسلطات والعلاقات بين الأشخاص في الجهد الجماعي بغية تحديد الأهداف والوصول إليها بأبسط الجهود وأقل التكاليف . لكن رغم ذلك فإن لكل بنك نظامه الخاص الذي يعمل بموجبه , ويختلف به عن غيره تبعاً ل :

1)حجم هذا البنك .

2) حجم التعامل معه .

3) نوع الأعمال التي يقوم بها .

4) عدد الموظفين العاملين فيه .

5)طريقة تسجيله للقيود البنكية .

6)نوع الخدمات التي يقدمها البنك .

7)لأغراض التي يبتغيها من أعماله الخاصة به .

3- الأقسام الداخلية للبنك التجاري : [10]

تقسم حسب الوظائف والخدمات التي تقدمها للعملاء فما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء تسمى بالأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية .

أولاً : الأقسام الفنية :

وهي التي يؤدي البنك من خلالها عمله ونشاطه اليومي إزاء العملاء وهي :

1.الأقسام الخاصة بالحسابات الجارية وحسابات الودائع لأجل وحسابات التوفير .

2.قسم الأوراق التجارية : والذي يقوم بتحصيل قيم هذه الأوراق (الكمبيالات) نيابة عن العملاء أو قبول خصمها ، والاحتفاظ بها لحين الاستحقاق مقابل حصول البنك على فائدة معينة .

[9] أ .د محمد ناصر ،**إدارة المؤسسات الخدمية** ، منشورات جامعة دمشق ، عام 2007.

[10] د . عبد الإله نعمة جعفر ، **محاسبة المنشآت المالية**، دار حنين ، عام 1996.

3.قسم الأوراق المالية : ويهتم بالتعامل بالأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية بيعاً أو شراءً باسم البنك أو بالوكالة عن العملاء أو غيرها .

4.قسم الخزينة .

5.قسم الاعتمادات المستندية .

6.قسم الحوالات والعمليات الخارجية .

7.قسم المقاصة .

8.قسم الكفالات .

9.قسم تأجير الخزائن .

ثانياً : الأقسام الإدارية :

وهي الأقسام المسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك وتحدد مسؤولياته التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي المقرر للبنك والذي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات لجميع أقسام المصرف كوحدة تنظيمية واحدة .

وتضم الإدارة العامة للبنك ما يلي :

1.الشؤون الإدارية .

2.الشؤون القانونية .

3.التحقيق والتفتيش .

4.الشؤون المالية .

5.المحاسبة العامة (المالية) .

6.قسم الديوان .

7.العلاقات الخارجية .

8.الدراسات والأبحاث والمتابعة .

9.شؤون الفروع .

10.التسهيلات الائتمانية .

11.العلاقات العامة .

12.شؤون الموظفين .

13.الحاسب الآلي .

14.التصوير .

15.المشتريات واللوازم .

ونظراً لتعدد وتنوع النشاط المصرفي وتعدد وتنوع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية فالأمر يتطلب وضع هيكل تنظيمي للبنك ليحدد خطوط السلطة والمسؤولية وتقسيم الأعمال حسب طبيعتها لمجموعات متشابهة في وحدة إدارية مستقلة . ونظراً لكون النشاط المصرفي يتركز في الفروع فيمكن عرض الهيكل التنظيمي كما في الشكل التالي :[11]

الشكل (2.1) :الهيكل التنظيمي لفرع بنك تجاري رئيسي

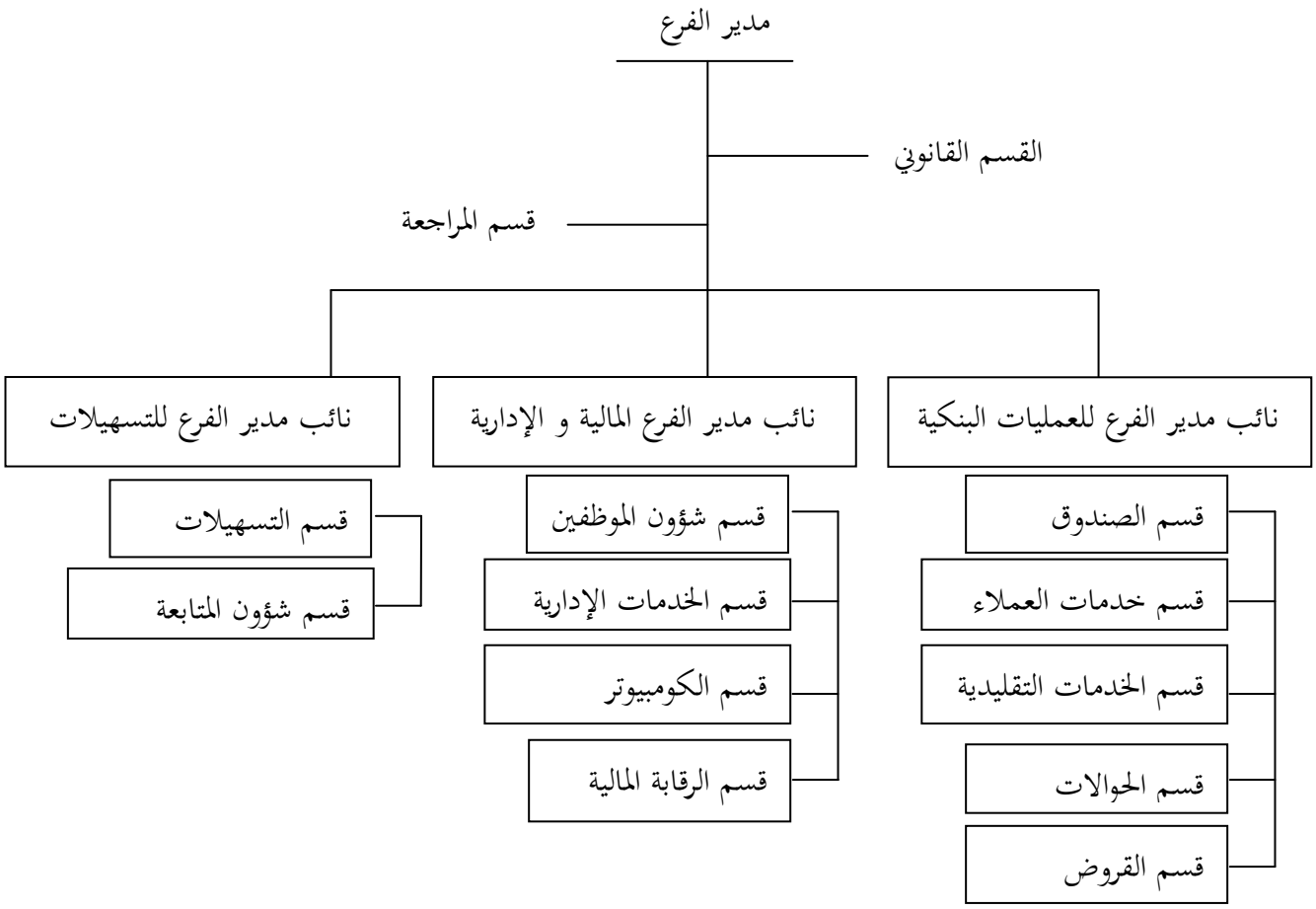

[11] د . محمد علي الزبيدي ، **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية** ، دار الفكر المعاصر ،عام 2000.

ثالثا : العوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي للبنوك :

1)طبيعة السوق التي يخدمها البنك التجاري : (الاحتياجات المالية للمجتمع) .

2)حجم السوق التي يخدمها البنك : يسعى البنك لتحقيق النجاح المنشود باجتذاب الموارد والعمل على توظيفها بشكل ربح عن طريق التوسع في حجم أصوله وقروضه .

3)التشريعات البنكية : يضع البنك المركزي قواعد تحكم مدى إمكانية البنك التجاري على فتح الوحدات البنكية .

4)التشريعات والنظم الخاصة بالدولة .

4.2 أهداف المصارف التجارية: [12]

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة و الأمان

1- الربحية :

تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف ، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة ، هو حجم الأرباح التي تحققها ، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر ، فان ذلك يعني إنها أكفأ من غيرها ، كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح .

وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته اكبر من تكاليفه ، وتشتمل إيرادات المصرف البنود آلاتية :

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين .
- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .
- عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية , والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات , وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية .

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف ، فإنها تشتمل على الآتي :

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها .
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته .
- المصاريف الإدارية والعمومية.

[12] غسان عساف، **ادارة المصارف**، دار الصفاء، بيروت ،1993، ص16،ص 17

2- السيولة :

سيولة أي أصل من الأصول , تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة ، وبناء عليه فان البضاعة أكثر سيولة من العقارات ، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة ، وهكذا أما السيولة ، في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين , ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة , فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت , فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف ، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس .

3- الأمان:

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين , وبالتالي إفلاس المصرف التجاري ، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة ، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) ، وأنشطتهم ، وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة ، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي .

وفي ضوء ما تقدم ، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة ، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة البنكية ، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيوله عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه ، ألا أن ذلك يؤثر سلبياً على هدف الربحية ، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة ، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد(فوائد) على إيداعات الزبائن .

يرى بعض الباحثين أن الهدف الأساس الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى ، إما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي ، وتزيد من حالة الأمان ، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليست أهداف ، مقارنة بهدف الربحية.

ويمكن للمصرف أن يراعي من خلال سياساته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان حفاظا على سلامة مسيرته وتحقيق أهداف مالكيه

ثالثا: أنواع المصارف التجارية:[13]

يمكن تقسيم أنواع المصارف التجارية إلى سبعة أنواع، وهي كما يأتي

أولا : المصارف الفردية

وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا ، يملكها أفراد آو شركات أشخاص ، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ، والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر أو بخسائر قليلة ، أي هي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة إمكانيتها المالية .

ثانيا : المصارف ذات الفروع

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة ، وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد ، ويدير كل فرع من فروع المصرف ، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز ، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطيات الأولية والثانوية والقروض والاستثمارات والعمليات البنكية الأخرى .

ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع، هي إن انتشارها في مناطق جغرافية متفرقة ويمكنها من تقديم قروض واستثمارات مالية واقتصادية متنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها لاتساهم في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتعمل على تقليل مخاطر الائتمان، كما أن هذه المصارف يمكن لها أن تمنح قروضا كبيرة بسبب اتساع حجم رأس مالها، ويمكن أن تكون مكانا خصبا لإعداد الكوادر الإدارية وتطويرها، ثم الاستفادة منها في المصرف الرئيسي أو في المصارف الأخرى ، إما أهم ما يشار ضد هذه المصارف إنها تؤدي إلى احتكار العمل المصرفي.

ثالثا : مصارف المجموعة

تشتمل مصارف المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع ، ويحتفظ كل مصرف رغم وجود الشركة القابضة ، بمجلس إدارته ومديره العام .

ومن أهم المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة ، هي تماثل خدماتها البنكية في الأقاليم المختلفة ، وارتفاع الحد الأعلى للإقرار ، وزيادة قاعدة ملكية الأسهم ، وإمكانية انتقال الأموال من إقليم لأخر ، والاستفادة المشتركة للأجهزة والمعدات التي تمتلكها هذه المصارف.

إما أهم العيوب التي تؤخذ على مصارف المجموعة ، انه تؤدي إلى الاحتكار المصرفي ، وقد لا تعمل على تحقيق أهداف بعض الأقاليم التي تتواجد فيها.

---

[13] أ.عبد السلام ابو قحف،واخرون،**ادارة البنوك التجارية**،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2000،ص30

رابعا : مصارف السلاسل

نشأت مصارف السلاسل مع نمو حجم المصارف التجارية ، وتضخم حجم أعمالها ، وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها ، وينسق الأعمال بينها ، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين ، وليس لشركة قابضة .

وتحقق مصارف السلاسل الكثير من المزايا التي تتمتع بها مصارف

المجموعة ، كما تعاني من مساوئها .

خامسا : المصارف المراسلة

ظهرت الحاجة إلى المصارف المراسلة نتيجة لرغبة المصارف لإيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف في مناطق أخرى . وكانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها في الحصول على ودائع المصارف في القرى والأرياف وتدفع لقاءها فوائد مغرية أو تقدم خدمات مصرفية مجانا، وحتى بعد تطور علاقة المراسلة في الآونة الأخيرة ، أن المصارف المراسلة لا تمثل إطلاقا هيكلا لمصرف ذي فروع ، إنما مصارف متعاونة فيما بينها في مجالات معينة ، بهدف تحسين الخدمات البنكية وتنويعها ، ولم يقتصر هذا التعاون بين المصارف على المستوى المحلي فقط وإنما تعدى حدود الدولة الواحدة ، وبالتالي تعددت وتنوعت الخدمات البنكية لتتماشى مع التوسع في العمليات التجارية الدولية.

سادسا: المصارف الالكترونية

يطلق على المصارف الالكترونية بمصارف القرن الواحد والعشرين ، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية من خلال استخدام الحاسبات الآلية ، حيث تعد هذه الوحدات (طالما إنها تبعد جغرافيا عن مبنى المصرف) بمثابة منافذ

أو فروع له ويعرفها بعضهم مثل بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات صرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية ، في حين يشير إليها آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمات البنكية ، قائمة على الحاسبات الآلية ، ذات مدى متسع زمنيا ، أي تقدم خدماتها على مدار (24) ساعة والى مناطق جغرافية واسعة

سابعا : المصارف المنزلية

طبق نظام المصارف المنزلية لأول مرة عام 1980 ، وتوسع استخدامها بعد انتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية (PC) حيث أمكن لكثير من الزبائن استخدام تلك الحاسبات في التعامل مع هذا النظام

ويعتمد نظام المصارف المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات ، حيث يتم ربط الحاسب الآلي بالمصرف بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسائط الاتصال (كشبكة الخطوط الهاتفية مثلا) ، حيث يعمل الحاسب الشخصي كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات البنكية كعرض أرصدة

الزبون ، طباعة كشوف الحركة ، بيان بالصكوك المحصلة وتحت التحصيل ، كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من الزبون للمصرف مثل تجديد الودائع ، ربط وديعة جديدة ، كسر وديعة قائمة ، تحويل مبلغ من حساب الزبون إلى حساب آخر ، طلب دفتر صكوك جديد .

رابعا :وظائف البنوك التجارية:

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ماهو تقليدي ارتبط بظهورها ،و منها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك .

1-الوظائف التقليدية :

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية في:

/-قبول الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم أهم وظائف ،حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة ،اذا أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ،وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود [14]

وتوجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية يوجه عام تتمثل في

- الودائع الجارية: تحت الطلب

تتمثل الودائع جارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها

- الودائع الأجل:

تتمثل في مبالغ مالية لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر او سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ، و لا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها .

- ودائع بإظهار:

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع و البنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ,ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد أخطار ,البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة .

- ودائع التوفير :

وهي تمثل المدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة،حيث يمكن السحب منها في أي وقت وجود قيود على السحب منها [15]

---

[14] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2001ص13

[15] صبحي تادرس قريصة ،مدحت العقاد ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ،دارالنهضة ،بيروت 1983ص131

❖ ودائع بإخطار مسبق : [16]

وفيها يخير المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته ،أويخبر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

ب- تقديم القروض :

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية ،تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:قروض بضمانات مختلفة :أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية ،المنقولات ،الأوراق المالية ،عقارات وغيرها.

قروض بدون ضمانات:حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2 -الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة،هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة حصولها على أرباح من هذه الوظائف نذكر:

✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية :

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

✓ تحصيل الشيكات :

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة.

حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع ،أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان

✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها :

الأوراق التجارية هي الائتمان قصير الأجل من أهمها الكمبيالة ، السند الآني ، اذونات الخزانة ، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ،كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلاد أو خارجه ،وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة ،يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

✓ إدارة محافظ الاستثمار:[17]

[16] رشادالعصار،رياض الحلبي ، **النقود والبنوك**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،طبعة الاولى ،عمان ،2000،ص70

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها ن وكذلك متابعة الأسهم من خلال تطور الأسعار ...الخ

- ✓ تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد و تواريخها .

وقد اكتست على أساس هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب و طرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية :

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف،وقد تخص عملية التحويل العملة مبالغ بسيطة ،إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة وكالعلاج،،،الخ

- ✓ إصدار البطاقات الائتمانية :

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة ،ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى أخر منح أو الحصول على الائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوع من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

- ✓ القيام بعملية التو ريق:

تتمثل عملية التو ريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض البنكية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال،وذلك ببيع الدين إلى المؤسسة مختصة في الإصدار ا لأوراق المالية،[18] يلجا البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية إلى توسيع نشاطه التمويلي أو سداد بعض ألالتزاماته المالية ،ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في ألحصوله على الربح المعقول، تراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب لتطور البيئة التي تعمل فيها.

---

[17] –اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك ،**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية** ،الدار جامعية الاسكندرية،2000ص218

[18] –عبد المطلب عبد الله،**العولمة واقتصاديات البنوك،دار الجامعية** ،الاسكندرية،2001ص39

المطلب الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنوك الأخرى

يتكون القطاع من عدة مؤسسات حالية، ونظرا لتواجد البنوك التجارية إلى جانب تلك المؤسسات، وعملها في نفس القطاع فإنه من الطبيعي وجود تداخل في وظائف وأدوار كل منهما وبالتالي قيام علاقات بينهما، وهذا ما سوف نقوم بعرضه في مطلبنا هذا. [19]

علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي : وتتمحور هذه العلاقة في دور الإشراف و التوجيه الذم يقوم به البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية ،حيث تهدف هذه العلاقة إلى تحقيق الاستقرار في السوق النقدي ، وهو ما يسعى إليه البنك المركزي ،كما انه يحمي البنوك من المنافسة ،وكذا يحمي أموال المودعين من مخاطر سوء الإدارة. [20]

ومن بينُ المجالات الأساسية التي تشملها عمليات الإشراف التوجيه :

حجم رأس المال، معدلات الفائدة على الودائع، ك سياسات الاستثمار....، إلا أن أهم مجال إليه البنك المركزي في عملية إشرافه على البنوك التجارية، هو التحكم في قدرة هذه الأخيرة على الائتمان ، ومدى توسعها في ذلك .ويعتمد البنك المركزية في القيام بذلك على ثلاث أدوات رئيسية تهدف إلى تأثيرَ في كمية الائتمان نوعه سعره و تتمثل هذه الأدوات في :تعديل نسبة الاحتياطي القانوني ،تعديل سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وهي تعتبر أدوات كمية لأنها تؤثر على كمية الائتمان .

والإضافة إلى هذه هناك أدوات أخرى كيفية يستخدمها البنك المركزي للرقابة ،ومنها تحديد هامش الاقتراض ،الرقابة على شروط البيع بالتقسيط ،التأثير الأدبي ...الخ ،والهدف من هذه الأدوات هو التوجيه الائتمان إلى أوجه الاستخدام المرغوب فيه .

أولا:علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المالية الأخرى:

تتمحور العلاقة بين البنوك التجارية غيرَ من المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي ،بالمنافسة التي تنشا بينها في ظل تداخل الوظائف و النشاطات التي تمارسها كل منها، في ظل العمولة ،شهد القطاع المالي دخول ا لمؤسسات غيرَ بنكية مثل شركات التامينُ ،وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات، ومنافس قوي البنوك التجارية في الخدمات التمويلية ومجالات أخرى كحفظ حسابات العملاء، تحصيل الديون، الشيكات...الخ [21]

ومما أثر على دور هذه البنوك في المجال الوساطة المالية ، وأدى إلى انخفاض حصتها المالية مايلي :

---

[19] زينب عوض الله، أسامة محمد القولي ،**اساسيات الاقتصاد النقدي والمعرفي**، الاسكندرية،منشورات الحلبية 2003ص118

[20] منير ابراهيم الهندي ،مرجع سبق ذكره،،87،88

[21] طارق عبد العال ،**الاندماج وخصخصة البنوك** ،الاسكندرية، الدار الجامعية بدون سنة النشر ص223

تتنافس البنوك التجارية مع شركات التأمن ،من أجل الحصول على مدخرات أصحاب الفائض تجميع المدخرات من جهة، و كذا على بتمويل الوحدات ذات العجز المالي من جهة أخرى ،من خلال تقديم خدمات الإقراض ك شراء الأوراق المالية لتلك الوحدات .

تشكل البنوك الإسلامية قوى تنافس كبيرَ بالنسبة للبنوك التجارية، نظرا لما تحصل عليه من ودائع الأفراد، وكذا تمويلها لمختلف المشاريع،(فضلا على أن تميز بإتباع الشريعة الإسلامية، يزيد من إقبال الأفراد عليها خاصة في الدول الإسلامية). كما تنافس البنوك التجارية أيضا مع المؤسسات المالية التي تعمل في مجال الأوراق المالية(كالسماسرة مثلا) حيث تقوم هذه الأخير باستثمارات مباشرة في الأوراق المالية ،وبذلك فهي تنافس الطريق للاستثمار الذي تسلكه البنوك ا لتجارية من خلال تجميع المدخرات ،ثم تحويلها إلى استثمار.

المبحث الثاني: المخاطر البنكية

تواجه الصناعة البنكية في السنوات الأخيرة أخطارا متعددة تتعاظم من يوم لآخر وتعكس المستحدثات التكنولوجية والمنتجات البنكية المالية المبتكرة تحت ضغط العولمة المالية وتلعب هذه المخاطر دورا شديد الخطورة على المركز المالي للبنك وجودة أصوله ودرجة سيولته وقدرته على المنافسة والبقاء .

المطلب الأول : نشأة المخاطر

سنحاول في هذا المطلب التعرف على البيئة البنكية ونشأة وتطور المخاطر البنكية .

أولا:البيئة المساعدة على تطور المخاطر البنكية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الإستقرار للبيئة البنكية في السبعينات ، فقد كانت الصناعة البنكية تخضع للتنظيم القانوني الشديد إذ كانت العمليات البنكية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف ، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة فقد كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة المالية والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها ، وكانت هناك حوافز منخفضة للتغيير والمنافسة ، أما في الثمانينات فكانت الفترة التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في الصناعة المالية وبين القوى الدافعة الرئيسية وكان هناك 3 عوامل معوقة لتلك التغيرات وهي :

- الدور المتضخم للأسواق المالية .
- التحرر في اللوائح والقواعد التنظيمية .
- إزدياد المنافسة .

لقد وسع التحرير بشكل جذري مجموعة من المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك ونوعت معظم المؤسسات الإئتمانية عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية وتم إبتكار منتجات جديدة بإستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية مثل المشتقات والعقود المستقبلية ، وقد نشط البحث الجدي عن فرص سوقية ومنتجات سوقية جديدة من خلال مجالات أخرى غير الوساطة ، وتطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتور يق وبطاقات الإئتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة .

وواجهت البنوك مخاطر جديدة ودخلت مؤسسات تجارية في مجال الأعمال البنكية التجارية وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، وإشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة .

لقد ولدت موجات التغيير هذه المخاطر و إزدادت المخاطر بسبب المنافسة الجديدة وإبتكار المنتجات والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال وإزدياد تقلب الأسواق وإختفاء العوائق و الحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلفة للمؤسسات المالية وقد كان ذلك تغييرا جذريا وكليا

في الصناعة البنكية ولكن هذه العملية تم إجراءها على نحو منظم وخطوة بخطوة وليس مستغربا أن إدارة المخاطر برزت بقوة شديدة وقت حدوث تلك الموجات من التحول .

المطلب الثاني: تعريف المخاطر البنكية و مبادئها

إن البنوك تواجه كثيرا من المخاطر عند قيامها بنشاطها ومن أمثلة ذلك مخاطر العجز عن السداد أي إذا كانت قروضها ستدفع في الوقت المحدد أم لا ، وكذلك مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أخرى مرتبطة بالسيولة.

أولا:تعريف المخاطر البنكية :

تعرف المخاطر بأنها إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من إستثمار معين ، وهذا التعريف يشير من وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين إلى قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قوة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ إستراتيجيته بنجاح .

ويمكن تعريفها أيضا على أنها الإنحراف عن ما هو متوقع فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث.

وأيضا هي كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد " الإحتمال " وينتج عن هذا خسارة بإحتمال معين وقد عرفت المخاطر البنكية على أساس مبادئ أساسية يمكن ذكرها كما يلي :

1- يعني تعريف المخاطر أولا أن البنك يتعرف دائما على المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها ويحدد الجهات المسئولة عن كل نوع منها .

2- التحديد المنظم للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر ولذلك يتعين أن يولي البنك مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية . [22]

3- يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة أو الجديدة على حد سواء .

4- تحدد صورة المخاطر مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط البنك والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها والإستراتيجية التي يعتمد لها البنك لمواجهتها .

[22] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 23 .

المطلب الثالث : أنواع المخاطر البنكية

أولا: مخاطر السيولة [23]

هي الآثار على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواءا من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة ، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الوقوف على قدرة المالك على تحويلها إلى نقدية بأقل خسارة ، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية إحتياجات السيولة وكذلك فإن إلتزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار صكوك دين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة ، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك بإستمرار التدفقات النقدية الأساسية وإحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية الإلتزامات .

وهكذا تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب ، وبمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة كما أن هذا القصور قد ينشأ نتيجة تغيرات إقتصادية غير متوقعة من أهمها تغير معدلات الفائدة والطلب على الإئتمان بما يؤثر على تيارات السحب و الإيداع ، ومن هذا المفهوم لم يعد تدبير إحتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد بل إتجهت البنوك لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الإلتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الإقتراض من السوق المالي أو من البنوك المحلية أو المراسلين بالخارج ، هذا وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما (الكم المطلوب لتغطية الإحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة) وهي تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي :

العوامل الداخلية :

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والإلتزامات في آجال الإستحقاق .
- سوء توزيع الأصول على إستخدامات ذات درجات متفاوتة يقلل من إمكانية التحول إلى أرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها .

[23] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 23 .

العوامل الخارجية :

– حالة الركود الإقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الإقتصاد الوطني وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد إلتزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد إستحقاقها .

– الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية .

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك والقدرة على الإقتراض من سوق المال ، فعلى سبيل المثال فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من البنك الآخر تكون لديه الفرصة للحصول على المزيد من القروض وذلك لأن إحتمالات عدم قدرته على السداد لإلتزاماته تكون أقل ، ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما كان ذلك مؤشرا على إستقرار السيولة لدى البنك ، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة إلى معدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول .

وتستخدم الأصول النسبية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء والمتطلبات الخاصة بالإحتياطي القانوني أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى ، وتحاول البنوك قدر الإمكان تقليل الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة ، وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للبيع والأموال قصيرة الأجل وأذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة والأوراق المالية يتم شراؤها في ظل إتفاقية لإعادة بيعها ، وتوفر القروض أصولا سائلة للبنك بطريقتين :

الأولى: التدفقات النقدية من الفائدة وإسترداد أصل القرض والتي يمكن أن تستخدم لتلبية التدفقات النقدية الخارجة .

الثانية : حصيلة تسويق القروض وبيعها لمؤسسات أخرى .

ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في ميزانية البنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القرض ، ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على معلومات إضافية ، وأخيرا فإن الإستثمارات طويلة الأجل تعتبر أقل سيولة لأنها تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية إنخفاض أسعارها. وعادة ما ترغب البنوك في إقتنائها من أجل جني الأرباح الرأسمالية عندما تزيد أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية ، هذا وتستخدم بعض البنوك العالمية مقياسا هاما للوقوف على مخاطر السيولة يطلق عليه سلم الإستحقاقات النقدية وهو يقوم أساسا على إيجاد علاقة بين أصول وخصوم البنك وفقا لتواريخ الإستحقاق وذلك لإستخراج الفجوة في كل فترة إستحقاق وكذلك الفجوات التراكمية .

ثانيا: مخاطر السوق

ركز إتفاق بازل لعام 1988 على مخاطر الإئتمان التي تتعرض لها البنوك سواءا في ما يتعلق بالبنود داخل الميزانية أو خارج الميزانية ، ولم تشر الوثيقة الرئيسية للإتفاق الصادرة عام 1988 إلى إلزام البنوك بالإحتفاظ برأسمال لمواجهة أو تغطية الخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك نتيجة مخاطر السوق التي تتعرض لها ، وقد أدى إنخراط البنوك وخصوصا البنوك الكبرى في أنشطة التداول إلى تعرضها إلى مخاطر السوق

وهي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي " أسعار ومعدلات الفائدة " وقد أدى إنخراط البنوك بدرجة متزايدة في مثل تلك الأنشطة إلى زيادة المخاطر الكلية التي تتعرض لها وفي الوقت نفسه لم تكن لجنة بازل أو السلطات الرقابية الوطنية في معظم دول العالم تطالب البنوك الإحتفاظ برأسمال لمواجهة أو مقابلة هذه المخاطر مما جعل البنوك تتعرض إلى أزمات مصرفية .

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الإئتمان حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها البنك لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول ، بل إنها تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح البنك وذلك بالنسبة لأسعار السوق ، وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار من الممكن أن ينتج فيها أرباح أو خسائر بالنسبة إلى البنك ، وتقسم مخاطر السوق إلى أربعة أنواع من المخاطر هي : مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ، مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية ، مخاطر تقلبات أسعار السلع .[24]

ثالثا : مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة ، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا ، وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا إلى مخاطر أسعار الفائدة فالمقترض الذي يكسب سعرا يكون معرضا لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة ، والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا ، وهناك مؤشرات متعددة ومتنوعة للأسعار السوقية وفي بعض الأحيان يكون سعر القروض المستحقة مرتبطا إرتباطا مباشرا بسعر سوقي ما ولكن أي معاملة يستحق أجلها ترتبط أيضا بظروف السوق عبر مؤشر إذا تم تحديدها حتى ولو كان معدلها ثابتا ، وتصبح الأسعار الثابتة متغيرة عند حلول موعد الإستحقاق وتلك الأسعار التي تكون متغيرة يتم تثبيتها فيما بين

[24] نبيل حشاد ، دليلك إلى المخاطر المصرفية ، الطبعة الأولى ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص 38 .

تاريخي التعديل وأيضا الفترة الواقعة بين التعديلين ليس من الضروري أن تكون ثابتة على سبيل المثال: السعر الأساسي للبنوك يتم تثبيته فيما بين فترات التعديل وعبر فترات زمنية ذات أطوال متباينة رغم أن الأسعار السوقية تتحرك بإستمرار ويحدث نفس الشيء لأسعار ودائع الإدخار خاصة عندما تكون خاضعة لقواعد قانونية ، وهذا التنوع هو ما يجعل مقياس حساسية الموجودات والمطلوبات للأسعار السوقية معقدا بعض الشيء .

مصادر مخاطر أسعار الفائدة :

1- مخاطر إعادة التسعير: تواجه البنوك من منطلق كونها وسيط مالي طرقا متعددة من مخاطر سعر الفائدة لعل أهمها وأكثرها عرضة للنقاش تنشأ من إختلاف مواعيد الإستحقاق (نظير سعر فائدة ثابت) وإعادة التسعير (نظير سعر فائدة متغير) لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية ، ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير يعتبر أساسا للأعمال البنكية إلا أنه يعرض دخل البنك والقيمة الإقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة ، فعلى سبيل المثال في حالة إستخدام البنك لوديعة قصيرة الأجل في تمويل قرض طويل الأجل نظير فائدة ثابتة فسوف يواجه إنخفاضا في كل من قيمة الدخل المستقبلي الناشئ عن المركز المالي والقيمة الأساسية إذا إرتفع سعر الفائدة ، هذا الإنخفاض سوف ينتج عن ثبات التدفقات النقدية طوال حياة القرض وتغير الفائدة المدفوعة على التمويل ثم إرتفاعها بعد تاريخ إستحقاق الوديعة قصيرة الأجل .

2- مخاطر منحنى العائد: إن عدم ملائمة إعادة التسعير يمكن أن يعرض البنك لتغيرات في منحدر وشكل منحنى العائد ، وتنشأ مخاطر منحنى العائد من الآثار المضادة للتغيرات غير المتوقعة التي تحدث في هذا المنحنى والتي تؤثر على دخل البنك أو القيمة الإقتصادية الأساسية فمثلا من الممكن أن تنخفض القيمة الأساسية لمركز سندات حكومية طويلة الأجل لمدة عشر سنوات (يقي نفسه بأن يعقد صفقة تعويضية مقابلة) بمركز كمبيالات حكومية قصيرة الأجل لمدة خمس سنوات إنخفاضا شديدا إذا أصبح منحنى العائد شديد الإنحدار حتى في حالة كون المركز متحوط ضد التحركات الموازية في منحنى العائد .

3- مخاطر الأساس: وينشأ من إرتباطات ناقصة في تسوية النسب على الأدوات المختلفة المكتسبة والمدفوعة مع خصائص إعادة التسعير المماثلة ، ويمكن أن يؤدي تغير أسعار الفائدة إلى حدوث تغييرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والأرباح الخاصة بالأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية ذات تواريخ الإستحقاق المتماثلة أو ذات إعادة التسعير المتكرر .

4- عقود الخيارات : ينشأ مصدر آخر ومتزايد الأهمية من مصادر مخاطر سعر الفائدة من إستثمارات عقود الخيارات الكامنة في العديد من محافظ البنك الخاصة بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية ويمنح

الإستثمار في عقود الخيارات المالك الحق وليس الإلزام في شراء ، بيع ن أوتعديل التدفق النقدي الخاص بالأداة أو تعاقد نقدي بطريقة ما ، ومن الممكن أن تكون الإستثمارات في عقود الخيارات أدوات

قائمة بذاتها مثل إستثمارات عقود الخيارات المتبادلة تجاريا والعقود غير المدرجة في البورصة إلا أن أدوات الإستثمارات في عقود الخيارات الكامنة تعتبر هامة للغاية في الأنشطة غير التجارية ، وتتضمن هذه الأدوات أنواعا متعددة من السندات والكمبيالات التي تحتوي على شرط سداد فوري في حالة فشل المقترض في الإلتزام بشروط العقد وشرط يسمح للمقترض ببيع عدد من الأسهم نظير سعر محدد في أو قبل تاريخ الإستحقاق المحدد ، بالإضافة إلى القروض التي تمنح للمقترضين الحق في سداد الأرصدة وأنواع متعددة من أدوات الودائع غير المستحقة التي تمنح المودعين الحق في سحب الأموال في أي وقت وغالبا بدون غرامات ، ومن الممكن أن تمثل خصائص السداد غير المتناظرة للأدوات ذات المميزات الإختيارية مخاطر ملحوظة للذين يقومون ببيعها إذا لم يتم إدارة هذه الأدوات بكفاءة ، وتتمثل هذه المخاطر في أن بيع الإستثمارات في عقود الخيارات سواء القائمة بذاتها أو الكامنة يكون في مصلحة المالك وضد مصلحة البائع ، كما أن تزايد الإستثمارات في عقود الخيارات يمكن أن يتضمن قوة رافعة ملحوظة تعظم من التأثيرات السلبية والإيجابية لمركز الإستثمارات في المركز المالي للبنك .

رابعا: مخاطر الصرف الأجنبي

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسارة نتيجة لتغيرات في أسعار الصرف ، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية ، ومخاطر الصرف الأجنبي جزء من مخاطر السوق . فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى ، بالإضافة إلى مخاطر التحويل الذي يتعلق بالأحوال الإقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الأصلي للمقترض، وتتضح هذه المخاطر أكثر عند إقراض حكومات أجنبية إذ تكون هذه القروض غير مضمونة عادة ، وتنشأ عندما يكون إلتزام المقترض المالي غير محرر بالعملة المحلية ولا يمكن تحويله بغض النظر عن وضعه المالي الخاص .

وتتركز مخاطر عمليات الصرف فيما يلي:

1- المراكز المفتوحة للعملات المختلفة (مخاطر العملة) .

2- عدم توافق تواريخ الإستحقاق بين الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية مخاطر سعر الفائدة

3- مخاطر السيولة .

4- مخاطر منع الإئتمان بالعملة الأجنبية (مخاطر السداد) .

5- مخاطر تغير الضوابط المنظمة للرقابة على النقد (مخاطر تشريعية) .

6- مخاطر الإستثمار في إنشاء فروع بالخارج ووحدات مصرفية (مخاطر التوسيع) .[25]

خامسا: مخاطر الإئتمان

كانت وستظل مخاطر الإئتمان أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من إستحواذ المخاطر البنكية الأخرى وخصوصا مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك منذ النصف الثاني من التسعينات ، وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات البنكية في الدول المختلفة سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية أن معظم الدول التي حدثت بها أزمات مصرفية كانت أهم أسبابها تعثر الإئتمان ، ومن الجدير بالذكر أن هناك 131 دولة عانت من أزمات مصرفية وإن إختلفت حدتها من دولة إلى أخرى خلال الفترة 1975- 2000 .

وتنشأ مخاطر الإئتمان من إحتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بإلتزاماته في الأوقات المحددة للبنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر إقتصادية بالبنك .

ولا تقتصر الخسائر الناتجة عن مخاطر الإئتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة ولكن تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالإئتمان المتعثر .

ولاشك أن هناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الإئتمان وحدوث التعثر سواءا كانت عوامل خارجية خاصة بالظروف الإقتصادية كإتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق رأس المال أو عوامل داخلية خاصة بالبنك كضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالبنك سواءا لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي ، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة إئتمانية رشيدة كما أن عدم الإستعلام الجيد عن العميل أو عدم متابعة القرض تدخل في نفس الإطار .

سادسا: مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل الضيف الجديد الذي قدمه إتفاق بازل 02 إلى البنوك حيث أن الإتفاق ألزم البنوك الإحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل ، هذا وقد عرفته وثيقة بازل بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم ، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية . ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة وتشمل هذه المخاطر ما يلي :

- الرشوة ، الإختلاس ،سرقة البنك ، الإحتيالات (داخلية أو خارجية) ، خسارة القضايا .
- الكوارث الطبيعية ، خسائر ناشئة عن الحروب .

[25] أحمد علي دغيم ، مرجع سابق ، ص 87 .

- تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية .
- فشل في أنظمة التكنولوجيا
- إعطاء معلومات سرية عن العملاء ، فقدان وثائق مهمة أو تلفها .
- عدم إلتزام المتعهد ، خسارة أصول خاصة بالعملاء .
- إستشارات خاطئة التحيز .
- تعطل أو خسارة أحد الأصول المادية للبنك نتيجة إهمال أو عدم إهمال .
- أخطاء محاسبية .[26]

سابعا: مخاطر الأنشطة البنكية الإلكترونية

تتميز الصناعة البنكية بالتطور المستمر وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، لذا فإن تقديم الخدمات أو الأنشطة البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنوك حتى تستطيع أن تحتل مركزا جيدا في المنافسة بين بعضها البعض ، وعلى الرغم من أن للخدمات البنكية الإلكترونية العديد من المزايا سواء للعميل أو البنك إلا أن هذه الخدمات يكتنفها الكثير من المخاطر يمكن تصنيفها حسب نوعيتها ويمكن أن نصنفها إلى :

مخاطر التشغيل: تظهر مخاطر التشغيل مع عملية الرقابة للدخول إلى النظم المحاسبية ونظم إدارة المخاطر الهامة للمصرف و المعلومات التي يقوم بتوصيلها للأطراف الأخرى في حالة العمليات البنكية الإلكترونية بالإضافة إلى الإجراءات التي يقوم المصرف بإستخدامها للحد من التزوير .

وقد تنتج مخاطر التشغيل أيضا من سوء إستخدام العميل وبسبب التصميم أو التطبيق غير الملائم للنظم البنكية الإلكترونية ونظم الأنشطة النقدية الإلكترونية .

المخاطر الأمنية : تنتج هذه المخاطر عن إحتمال الخسارة بسبب حالة قصور واضحة في سلامة ومصداقية النظام ، وتعتبر المسائل الأمنية الأكثر أهمية حيث أنها قد تكون بسبب الإعتداءات الداخلية والخارجية على الأنظمة والمنتجات ، حيث أصبح التحكم في الدخول إلى أنظمة المصرف معقدة بشكل متزايد بسبب التوسع في إمكانيات الحاسب الآلي والتشتيت الجغرافي لنقاط الدخول وكذلك إستخدام قنوات إتصال مختلفة ومنها الشبكات العامة مثل الأنترنت ، وتجدر الإشارة إلى أن مخالفة نظم الأمن تؤدي إلى تحميل المصرف إلتزامات غير صحيحة ، أما بالنسبة لأشكال الأنشطة البنكية الإلكترونية الأخرى فإن الدخول غير المصرح به قد يؤدي إلى خسائر مباشرة ومديونيات إضافية للعملاء أو مشاكل أخرى .

وبالإضافة إلى الإعتداءات الخارجية لنظم الأنشطة البنكية الإلكترونية فإن المصارف معرضة لمخاطر العمليات عن طريق الموظفين ، حيث يكون لهم صلاحية الإطلاع على البيانات ثم الدخول إلى حسابات

[26] نبيل حشاد ، مرجع سابق ، ص 40

العميل أو سرقة البطاقات لذلك فقد تتسبب أخطاء الموظفين غير المقصودة في تعريض نظم المصرف للشبهة .

ثامنا: المخاطر الإستراتيجية

تعرف المخاطر الإستراتيجية على أنها المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات أو عدم إتخاذ قرارات لإدارة نشاط البنك ، وقد تحدث هذه المخاطر نتيجة إتخاذ البنك لقرار ما قد يكون قرار خاطئ يؤدي إلى خسارة البنك أو قد يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة وبالنسبة للمخاطر الإستراتيجية الناتجة عن عدم إتخاذ قرار فتنتج نتيجة عدم إتخاذ الإدارة لقرار كان من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبنك أو درء مخاطر يتعرض لها البنك .[27]

إن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي هي المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة ، أما المخاطر الإستراتيجية على مستوى الأنشطة فهي المخاطر الناتجة عن إتخاذ قرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار .

تاسعا: مخاطر الإلتزام والمخاطر القانونية والرقابية

تنتج مخاطر الإلتزام من إحتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية والقواعد ، ومخاطر الإلتزام الناتجة عن المخالفة لتطبيق القوانين والقواعد قد تؤثر سلبا على البنك ، فعلى سبيل المثال قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامة نقدية على البنوك المخالفة وتكرار المخالفات خصوصا إذا كانت جسيمة قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة ويؤثر سلبا على العلاقة بين البنك والسلطة الرقابية .

وتنتج المخاطر القانونية من عدم إلتزام ومخالفة البنك لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل بها البنك وهذا ما يعرض البنك لمخاطر وخسائر .

أما المخاطر الرقابية فهي المخاطر الناتجة عن إحتمال تغير القوانين والقواعد الرقابية بطريقة تؤدي إلى التأثير السلبي على عمليات البنك وقدرته .

[27] نبيل حشاد ، مرجع سابق ، ص 43

خلاصة

في ختام الفصل، نصل إلى أن كل بنك يقوم على إستراتيجية و تخطيط محدد يهدف للوصول إلى الأهداف التي وجد من أجلها، منتهجا في ذلك وسائل متعددة.

كما يبرز أداء البنك كذلك من خلال قدرته على جلب الودائع بمختلف أنواعها و التي تعد أهم مورد من موارد البنك.

إلى جانب ذلك، إمكانية زيادة رأس المال، و احتجاز المزيد من الأرباح، و الحصول على المزيد من القروض بهدف كسب أكبر عدد ممكن من الزبائن. إضافة إلى أن التسيير المحكم للبنك في إطار عملياته الداخلية، يمكنه من مواجهة المخاطر بشتى أنواعها، وتلعب المخاطر في المصارف دور قياديا في تعريف الأهداف وطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر.ولاشك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد كليا على مدى التزامه

الفصل الثاني

إدارة المخاطر البنكية والنظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

إن سلامة الاقتصاد الوطني و فعالية النقدية دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي و بالأخص سلامة الأجهزة البنكية ، حيث أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر و ذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية دخول على الأسواق المالية العالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي ، و من هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية ، و ذلك من اجل المحافظة على قوة و سلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني و رفع كفاءة إدارة العمليات البنكية.

هذا الموضوع قسمنا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول:إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثاني : النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الاول : إدارة المخاطر البنكية.

تواجه الصناعة االبنكية في السنوات الأخيرة أخطارا متعددة تتعاظم من يوم لآخر وتعكس المستحدثات التكنولوجية والمنتجات البنكية المالية المبتكرة تحت ضغط العولمة المالية وتلعب هذه المخاطر دورا شديد الخطورة على المركز المالي للبنك وجودة أصوله ودرجة سيولته وقدرته على المنافسة والبقاء .

المطلب الأول:مفاهيم إدارة المخاطر البنكية

1. **تعريف إدارة المخاطر**

" إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى ".[1]

2. وظيفة إدارة المخاطر

تتمركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر ، وخاصة في مجال مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل مختصر ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته .

ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات وإستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري ودقيق ، ويتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة ،و التي يشكل الحجم الكلي لإلتزاماتها نسبة عالية من موجودات البنك أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها وكذا التوصية بتحويل بعض الأنشطة التي تدار يدويا إلى أنظمة إلكترونية لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات البنك مع إجراء بعض التدقيق العشوائي .

إن إستحداث هذه الإدارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية .

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل .[2]

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي :

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية .
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الإئتمان في البنك .

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 50 .
[2] سمير الخطيب ، مرجع سابق ، ص 17 .

– تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الإختصاص .

– مراقبة تطورات مخاطر الإئتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الإعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة ، مخاطر الطرف الآخر .

– مراقبة إستخدام الحدود والإتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والإستثمار .

– مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة .

– تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة .

– المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة وإقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات .

– نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل .

3. المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

يتعين لإدارة المخاطر بشكل منظم وفعال وجود جهاز شامل للإدارة تحدد من خلاله كافة العمليات والأدوات والموارد والمسؤوليات المطلوبة لضمان إدارة فعالة للمخاطر ، وتعتمد الإدارة الشاملة للمخاطر على العناصر الرئيسية التالية : [1]

– التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك .

– الحد من المخاطر بشكل فعال بناءا على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة .

– بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة .

[1] سمير الخطيب ، مرجع سابق ، ص 18 .

المطلب الثاني :أهمية وأهداف إدارة المخاطر

أولا: أهداف إدارة المخاطر :

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر تالية:

- ❖ إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجه المصرف.
- ❖ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف.
- ❖ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- ❖ التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- ❖ استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

ثانيا:أهمية إدارة المخاطر :

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي:

- تقدير المخاطر و لتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة و سياسة العمل.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من إحداث الفوضى.
- تنمية و تطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، بما يتفق والطبيعة المميزة لمصارف المشاركة.

المطلب الثالث:أسس وقواعد إدارة المخاطر

نظرا لأن المخاطر المصرفية أصبحت هاجسا للصناعة المصرفية وخصوصا منذ بداية التسعينات فقد كانت هناك جهود على مستوى بعض المؤسسات والمنتديات الدولية وبعض الدول أيضا على المستوى الفردي ولكن بصورة أكثر وضوحا في الدول المتقدمة لوضع أسس وقواعد لإدارة المخاطر بهدف التقليص من آثارها السلبية والتي قد تؤدي إلى أزمات مصرفية ، وفي هذا الإطار قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية بدراسة متميزة لوضع قواعد لإدارة المخاطر بصورة سليمة وهذه القواعد تعتبر أيضا مناسبة لإدارة المخاطر المصرفية في الدول الأخرى.

أولا:قواعد إدارة المخاطر

ويمكن إجمال هذه القواعد في :

1- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا :

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها ، كما يجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس ،إدارة والرقابة على هذه المخاطر . [1]

2- إطار إدارة المخاطر :

يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق ، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم إختياره .

3- تكامل إدارة المخاطر :

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة فإنه لا يجب أن يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض .إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك .

4- محاسبة خطوط الأعمال :

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال لذا فإن المسئولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم .

5- تقييم وقياس المخاطر :

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة . [2]

[1] نبيل حشاد ، مرجع سابق ، ص 28 .

6- المراجعة المستقلة :

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر و إختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر .

7- التخطيط للطوارئ :

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات .

وهذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر . ومن الجدير بالذكر أنه توجد بعض الإختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال المراحل الزمنية المختلفة وذلك تبعا للعوامل التالية :

× حجم أنشطة البنك .

× طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك .

× درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك .

× المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم كمي مقابل تقييم وصفي) .

ثانيا:أدوار إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها هذه القدرة تخدم عدة وظائف منها :

1- أداة لتنفيذ الإستراتيجية :

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك ، ومن الممكن أن تبدو المخاطر نظرية بالمقارنة بالأمور الواقعية الأكثر عملية مثل حجم الأعمال ، الهامش والأتعاب ، والمخاطر نتائج ممكنة أو غير ممكنة ومن هنا يكون إغراء قوي على التشديد على الأهداف والأعمال الآنية والفورية على حساب النتائج المحتملة المستقبلية [1] ، ومع ذلك فمخاطر اليوم سوف تصبح واقعا غدا إذ أن تجاهل المخاطر يشبه تجاهل الخسائر الممكنة المستقبلية ، وهذا يمكن أن يكون مقبولا إذا كانت التوقعات البسيطة للربحية ممكنة بدرجة ما من الإعتمادية ولا تكون توقعات حجم الأعمال والمكاسب مفيدة إلا عندما لا يكون هناك قدر زائد من عدم التأكد ، ولكنها إذا كانت فعلا على سيناريو واحد ضمن عدد كبير من السيناريوهات الأخرى المحتملة بدرجة متساوية فإن التصور أو التوقع الأساسي لا يعني الكثير ، ومع وجود عدم التأكد تتعلق المشكلة

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 224 .

بالتعرف على كل الإنحرافات الممكنة عن سيناريو الأساس أكثر من تعلقها بتنقيح هذا التصور الأساسي وتلخيص النتائج المحتملة في تصور واحد يخفي المخاطر ببساطة وراء الإفتراضات .

وبدون إدارة المخاطر لا يمكن بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة ، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر إلى تأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاص بالبنك .

2- الميزة التنافسية :

إن تجاهل المخاطر اليوم أشبه بتجاهل الخسائر المستقبلية والإمتناع عن إتخاذ إجراءات تصويبية اليوم لتفاديها غدا ، فاليوم تكون الخسائر المستقبلية مجرد إمكانية أو إحتمال ولكنها ستتحول إلى واقع غدا والتحكم في التكاليف المستقبلية إسهام للدخل المالي والمستقبلي وهذا هو السبب في أن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية .[1]

إن المخاطر مثل التكاليف يجب أن تحمل على العملاء كلما جعلت المنافسة ذلك ممكنا وهذا هو السبب في إرتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير . والعلم بالمخاطر أمر ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء ، وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة وإذا لم يوجد مثل هذا التمايز أو إذا لم يكن قائما على المخاطرة تظهر تأثيرات معاكسة فيتم تقاضي أسعار مبالغ فيها من العملاء المنخفضي المخاطر بينما يتم تقاضي أسعار أقل من اللازم من العملاء المرتفعي المخاطر ويحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم العملاء ذوي المخاطر المرتفعة ، وإذا قامت البنوك الأخرى بإجراءات التسعير وفقا للمخاطر فإن الفرق يزيد من التأثير السلبي لإساءة التسعير ولا يجتذب البنك الذي يسيء التسعير فقط العملاء ذوي المخاطر العالية ولكن يثبط همتهم ولا يغالي البنك الذي يسيء التسعير في الأسعار التي يتقاضاها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ولكن المنافسين يجتذبونهم بتقديم أسعار أقل .

بدون تسعير المخاطر لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره ولا ينفر ذلك فقط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل ويجتذب العملاء ذوي المخاطر العالية ويضخم المنافسون التأثير السلبي لهذا الغياب للتمايز السعري في كل مرة يسعرون فيها المخاطر .

3- المخاطرة والقدرة على الدفع :

تشير الإشارة إلى الخسائر المستقبلية (الممكنة أو المحتملة) على الفور قضية تحديد ماهية الخسائر المستقبلية زائد الجدل بشأن الخسائر المتوسطة والخسائر غير المتوقعة ، وتمثل الخسارة المتوسطة كمتوسط إحصائي

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 225 .

للمكاسب و الخسائر التي تكون غير مؤكدة اليوم ، أما الخسائر غير المتوقعة فهي الإنحرافات السلبية عن المتوسط وهذه الإنحرافات سوف تحدث بالضرورة بدرجة ما من التواتر والقضية هي كيفية التعامل معها .[1]

وقد تطورت إدارة المخاطر التقليدية حول مفهوم الخسارة المتوسطة وحيث أن المكاسب والخسائر تميل للتعويض عبر محافظ العملات وعبر الوقت فإنه يبدو معقولا أن نعتبر تكلفة المخاطر" خسارة متوسطة عبر المحافظ " فسوف يكون هناك فترات يرتفع فيها حجم الأعمال والإيرادات وفترات أخرى يميل فيها فرص الأعمال وحالات العجز عن الدفع إلى الإزدياد بسبب الأحوال الإقتصادية العامة وإستخراج المتوسط عبر الوقت وعبر المحافظ ينبغي لهذا السبب أن يغطي تكلفة المخاطر .

وتعتمد القدرة على الوفاء بالإلتزامات على النتائج السلبية ، فسوف يكون هناك دائما خسائر أعلى من المتوسط وسوف يتم إستيعاب معظمها بواسطة رأس المال لتفادي الإفلاس ، وبالطبع لا يمكن تغطية كل الخسائر المحتملة وعلى الأقل يجب توفير الحماية من كل الخسائر المتوسطة زائد كل الإنحرافات الشائعة حول المتوسط بالإضافة إلى إحتياطي السلامة والخلاصة أن تكلفة المخاطر أكبر من الخسائر المتوسطة وينبغي أيضا أن تشمل تكاليف الحماية الإضافية من الإنحرافات عن المتوسط .

4- إتخاذ القرار :

إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة عل إتخاذ قرارات مستنيرة ، لذلك تعتبر إدارة المخاطر عامل نجاح حاسم وخاصة إذا كانت متطورة لدرجة يحدث معها تأثير على إتخاذ القرار ، وتشمل إدارة المخاطر إثبات والتحوط من المخاطر والتحدي هنا هو رصد المخاطر الكامنة قبل عملية إتخاذ القرار وليس بعدما تكون القرارات قد أتخذت وأصبحت المخاطر موجودة فعلا .[2]

ومن الواضح أن تقنيات إدارة المخاطر لا يمكن أن تكون بديلا عن عملية إتخاذ القرار فتحمل المخاطر عملية تنطوي على الإجتهاد وإصدار لأحكام ، وليس من السهل قياس ورصد كل أبعاد المخاطر ورغم أن المخاطر يمكن قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما وبالنظر إلى إتساقها مع السياسات المالية والتجارية للبنك فان القصد من إدارة المخاطر أن تساعد على إتخاذ القرار وليس أن تكون نموذجا لعملية إتخاذ القرار بأسرها .

5- مخاطر التسعير:

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنك بتسعيرها وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة إلى أخرى ومن عميل إلى آخر أو عبر وحدات الأعمال ، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة .

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 226 .

.

ومن الواضح أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميل العملاء هذه الأسعار تتوقف على القدرة التجارية

فالمنافسة تجعل هذا الخيار نظريا بالنسبة إلى البنوك ، ولا يعني ذلك أن مقاييس المخاطر تكون عديمة الفائدة إذا تعذر ترجمتها بسهولة إلى هوامش أعلى محملة على العملاء بل إنها تمكن البنوك من معرفة تكلفة المخاطر وبمقارنتها مع التكاليف التشغيلية الأخرى يمكن عندئذ إتخاذ إجراءات تصحيحية تركز على بنود التكلفة والتكلفة التشغيلية أو تكلفة تغطية المخاطر أو التحولات الحادثة في السياسات التجارية الأقدر على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر .[1]

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها :

بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال ، ومن السهل زيادة الهوامش الجارية عن طريق تحمل المخاطر والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش ثم في مرحلة ثانية حالات عجز عن السداد ، وتقدِم وحدات العمال الأكثر حكمة على المحافظة على هوامشها بمرور الوقت ومن هنا فإن خرائط المخاطر– العائد فقط هي التي تكون وثيقة الصلة وينبغي إدماج عملية رفع التقارير عن المخاطر مع رفع التقارير عن المكاسب الأكثر تقليدية .

7- إدارة المحافظ :

رغم أن البنوك إتبعت دوما مبدأ التنويع المعروف جيدا إلا أن الإدارة الفاعلة للمحافظ المصرفية محدودة ويتم تنفيذ إدارة المحفظة على نطاق واسع فيما يتصل بالمعاملات السوقية لأن آثار التنويع واضحة ولأن التحوط من المخاطر أمر ممكن بإستخدام الأدوات المالية ، ويعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر وتتعامل إدارة المحافظ مع الوصول بخريطة المخاطر–العائد[2] إلى المستوى الأمثل من خلال تغيير تركيبة محفظة ما ، وتعتمد إدارة المحافظ على القواعد الإرشادية التجارية بدرجة أكبر وتقوم على أقل قدر ممكن من التنويع أو تهدف إلى الحد من تركزات المخاطر في بعض الأعمال أو لدى بعض العملاء .

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 229 .

المبحث الثاني : النظام المصرفي في الجزائر

شهد القطاع المالي كغيـــره من القطاعات الاقتصادية في الجزائر إصلاحات خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات حيث أظهـرت هـذه التغيرات محدوديتها وعليه أصبح النظـام المصرفي أمـرا حتميا سواء من حيث منهج تسييـره أو من مهـــام المنوطة به ، وضح القانون المصرفي 19 أوت 1986 دور البنوك التجارية ودور البنك المركـــزي على ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق ،وهذابعد الاعتماد على مركزية التخطيط سابقا ،مما أدى إلى الاعتماد على المخطط الوطني للقرض .

وسنستعرض في مايلي خصائص النظـــام المصرفي الجزائري والقواعـــد الاحترازية في ظل الإصلاحات المتتالية لهذا النظام .

المطلب الأول :خصائص النظام المصرفي في الجزائر

يعد النظام المصرفي حديث النشأة مقارنة بالأنظمة البنكية فيالدول المتقدمة وبالتالي تكون له الفرصة والوقت الكافي للتطـــــور وتحسين الأداة ،غير أن طبيعة النشـــاط الاقتصادي الذي كان نشيط فيه جرده من وظائفه الكلاسيكية .

1) النظام المصرفي في المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المركزي المخطط ، أبعدت على إثره الدائرة النقدية من دائرة القرار الاقتصادي ،ويمتاز هذا النوع من الاقتصاد بمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد أو ما عاد يعرف بالاقتصاد الإدانة وتميز هذه المرحلة بمالي :

- تعود ملكية النظام البنكي للدولة وخضوعه للنظام الاشتراكي
- تعاظم دور الخزينة العمومية وتدخلها في منع القروض ،مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل [1]
- عدم إقرار الضمانات في حالة القروض البنكية وتقديمها على أساس التوطين المسبق والمركزي .
- تخصيص كل بنك في القطاعات محددة من طرف السلطات الأمر الذي قضى على المنافس .

2) النظام المصرفي في المرحلة الممتدة بين 1986-1990

وفـــقا لقانون 86/12 المـؤرخ بتاريخ 1986/08/19 بالنسبة لقانون البنوك القرض، تم إجراء بعض التغيرات على مستوى الهياكل الاستشارية المتمثلة في الإنشـاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنـــــوك بـــــدلا من مجلس القـرض واللجنـــــة التقنيـــة للمؤسسات المصرفيـة المنشأة سنة 1971 فقد التزمت المصارف بمتابعـة استخدام القروض التي تمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية للتقليل من مخاطـــــــر عدم رد القرض المصـــــــــــرفية،وبعد أقـل من

[1] باشوندة رفيق ، سليماني زناتقي ،**عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري** ، الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف ،15 ،2004/12/14 ص68 .

سنتين صـدر قانـــــــون 88/01 المؤرخ في 1988/01/12 حيث منح للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقة بشكـــــــل جلي لمـــــفهوم الفائدة والمردودية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات وأكد القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية وشكلت المصادقة على قانون 88/01 – 88/04 بالنسبة للبنوك الجزائريـــة مرحلة أساسية نظرا لكون بعضها تابع للقطاع العمومي وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة والتدخل في السوق طبـقا لقواعد المتاجرة ، ونتيجة لهذه الإصلاحات أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حـــدود يقررها مسبقا المخطـط الوطـــــــني للقروض وبالتالي بداية انسحاب الخزينة من سياق تمويل استثمارات المؤسسات العموميـــة و إعادة الاعتبار لوظائف النظام البنكي مع انخفاض دور الخزينة في التمويل .

3-النظام المصرفي الجزائري بعد سنة 1990[1]

عرفت سنوات التسعينات تناول جدي واهتمام حقيقي بمشاكل النظـــام المصرفي التي وصلت ذورتها ،حيث أدت هذه المشاكـــل إلى وجود اختلالات وأزمـــات تتعلق بمخطط المردوديةمخطط تنظيم وسير النظـام البنكي ، فجاء القانـــون المتعلق بالنقـــد والقرض 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 والذي أعاد التعريف الكلي لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلـــدان الأخرى لاسيما المتطورة فوضع التعريف الأساسي للبنك المركزي نظم البنوك والقروض في آن واحد فهو:

- يجعل هيكلة النظام المصرفي في أرضية لعصرنتها.
- يعطي للبنك المركزي استقلالية .
- إعطاء للبنوك التجارية أكثر حرية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات .
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسويات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوحيد الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائري .

بعد فضيحة بنك التجاري والصناعي الجزائري BCIAصدر أمر 03/11 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد و القرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطـــار القانـــون رقم 90/10 سارية المفعول وألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر والتي وردت في90/10 .

فيما يلي نستعرض جدول رقم :01 يوضح تطور هيكلة الجهاز المصرفي للفترة 2005.1999

[1]- محمود حميدات ،**مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1996 ص ص1 14 -142

البيانات	1999	2002	2003	2004	2005
عدد البنوك و المؤسسات المالية	27	28	30	29	24
بنوك عمومية	1+5(صندوق التوفير)	05	06	06	06
بنوك خاصة	10	12	14	13	11
مؤسسات مالية	10	10	10	09	07

المصدر :عبد اللطيف مصيطفى ،عبد الحميد بوخاري ،أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القـــدرة التنافسية البنوك مع الإشارة إلى الحالة الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظم المصرفي الجزائر في ظـل التطورات العالمية

المطلب الثاني : القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية [1]

أولا:مفهوم القواعد الاحترازية :

وتسمى كذلك بقواعد الحذر ،وهو مجموعة من المقاييس التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية لأجل الحفاظ على أموالها خاصة وضمان مستوى معين من السيولة وملائمة المالية اتجاه المودعين القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر.

تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد و القرض، و التعديلات التي تلته و الذي مثّل الإصـلاح الأبرز في المنظومة المصرفية بالتوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى "اتفاقية 1988". وعملـــــــتا على تطبيـــق هذه التوصيات بشيء من التمهل و التـــــدرج يدفعها و يحذوها في ذلك ما يوفره هـــــذا الإطار من إمكانية لربط رأس مال البنك بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، مما يعزز سلامة الوحدات المصرفية. ويمكن أيضا من الرقابة و الإشراف على صحة النظام المالي بشكل عام ، فمع بروز أهمية رأس المال في الصناعـــة المصرفية و دوره في تحقيق السلامة و الاحتياط ضد الخسائر، اتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير التي سعت من خلالها إلى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية ووضعها في موقع المتتبع لما يعرف عالم الصناعة المصرفية من تحولات في هذا المجال.

[1] ميلق عبد الكريم **نظام الرقابة الداخلية المصرفية وفق نظرية بازل2 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوكالة غارداية**،مذكرة التخرج نيل شهادة ليسانس في كلية علوماقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم علوم تسيير سنة 2009/2008 ص45

و عليـــه فقد تم وضع مجموعة من قواعـــد الحذر للتسيير Règles prudentielles de gestion بهـدف تدعيم صافي لسلامة المصرفية ، وفي منحى بدعم مرتكزات الملاءة المصرفية، ويعتبر ما جاءت به التعليمات 94/74، الصادرة في 29 نوفمبر 1994، الأهم في هذا الصدد، حيث يمكن أن نميز القواعد التالية[1]:

1. تغطية المخاطر و ترجيحها:يحدد الأمر التنظيمي02/03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، طبيعة المخـــاطر التي تواجهها البنوك و المؤسسات المالية و المتمثلة في المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، المخـــاطر القانونيـة و القضائية.

وقد تضمن التشريع الجزائري في إطار القواعد المستوحاة من لجنة بازل، نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة، وهـذا من خلال ترجيح لمستوى الأخطار من 0 %إلى 100 %.

فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية، يتم حسب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانيـــة بعد احتساب كل المؤونات و مخصصات الأزمة ، مرجحة بمعامل ترجيح معين يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2): يوضح أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر أصول الميزانية في البنوك التجارية

الأخطار المحتملة	معدل الترجيح
قروض للعملاء	% 100
سندات التوظيف	% 100
سندات المساهمة	% 100
الحسابات السنوية	% 100
الأصول الصافية	% 100
اللجوء إلى البنوك و المؤسسات قروض موجهة	% 100
• للمقيمين في الجزائر	% 5
• للمقيمين في الخارج	% 20
سندات الدولة	% 0
ديون أخرى على الدولة	% 0

المصدر: حسب موقع الانترنت، http:// www.majalisna.com, 17/04/2013

فبالنسبة للالتزامات خارج الميزانية، فإن حساب الأخطار المرجحة يتم من خلال تصنيف للالتزامات إلى أربعـــة أصناف وفق ما نص عليه الملحق رقم 03 من التعليمة رقم 94/74 لبنك الجزائر كما يلي:

جدول رقم (3): أوزان المخاطرة المرجحة للالتزامات خارج الميزانية في البنوك التجارية.

[1]http:// www.**majalisna.com**, 17/04/213

أنواع الالتزام	الخطر المرجح
الالتزامات ذات الخطر المرتفع	%100
الالتزامات ذات الخطر المتوسط	50%
الالتزامات ذات الخطر الملائم	20%
الالتزامات ذات الخطر الضعيف	0%

المصدر:حسب موقع الانترنت، http:// www.majalisna.com, 17/04/2013/

2. معيار تقسيم و توزيع المخاطر:

حسب المـــادة 02: من التعليمــة 94/74، و حسب الفقرة (أ) و (ب) من المادة 02 من القانـون 91/09 الصادر في 14 أوت 1991، فإن البنوك و المؤسسات المالية ملزمة باحترام مايلي:

- يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر المتعلقة بنفس المستفيد المعدلات التالية:

بالنسبة لصافي الأموال الخاصة : 40 % ابتداء من 01 جانفي 1992.

30 % ابتداء من 01 جانفي1993.

25% ابتداء من 01 جانفي1995.

و يجب أن تكون المخاطر المتعلقة بنفس المستفيدين تمثل 25 % أقل من الأعمال الخاصة.

بمعنى أنها يجب أن تكون اقل من ربع (1/4) الأموال الخاصة للبنك.

✓ متابعة الالتزامات:

تأتي قواعد الحذر في إطار تسيير مخاطر القروض، و التحكم فيها. حيث نصت هذه القواعد على ضرورة المتابعـــة المستمرة للقروض الممنوحة، وذلك من خـــلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة، وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

✓ التأمين على الودائع:

يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية المقترحة من طرف لجنة بال. وتأكد هذا التواجد لإقامة مثل هذا الإجـــــراء مع الأزمات التي تعرض لها مؤخرا النظام المصرفي و خصوصا بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي. وقد حدد القانون رقم: 04/03 الصادر في 04 مارس 2004، نظام ضمان الودائع و الذي يقوم بتسييره شركة مساهمـــة تدعي شركة ضمان الودائع و تساهم فيه البنوك بنسبة 01 % من إجمالي ودائعها نهاية كل سنة.

المطلب الثالث: الملاءة المصرفية في البنوك الجزائرية[1]

نصت المادة 02 من التنظيم 91/03، الصادر في 14 أوت 1991، و المادة 03 من رقم 94/74 الصـــادرة في 29 نوفمبر 1994، و المتعلقة بتحديد القواعد الحمائية على وجوب أن تحترم المؤسسات المالية و بصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 8 %. وقد جاء احترام هذه النسبة بصورة تدريجية تتوافق و المرحلة الانتقاليـــــــة التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية و الاقتصاد الوطني عموما. وكان تطبيق هذه النسبة على النحو التالي:

- 4 % حتى نهاية جـــوان 1995.
- 5 % حتى نهاية ديسمبر 1996.
- 6 % حتى نهاية ديسمبر 1997.
- 7 % حتى نهاية ديسمبر 1998.
- 8 % حتى نهاية ديسمبر 1999.

و قد حددت المادة 05 من التعليمـة 94/74، كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي. بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك و مجموعها، يشكل رأس المـــال الخاص للبنك. فيما بينت المادة 08 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة. ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك في ملحـــق خاص ينشره و يوزعه بنك الجزائر وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازلI.

أيضا فإنه في السنوات السابقة قد شهدت إعادة رسملة للبنـــوك العموميـــة ، وكذا الصندوق الوطني للتوفيـــر و الاحتياط الذي أشير إليه في المادة 202 من القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 بضرورة رفع رأسماله إلى الحد الأدنى المطلوب. حيث بدأت العملية بمساعدة تقنية من البنك الدولي و عملية تدقيق أوكلت إلى مكتب "Yong ernest" لتحديد احتياجات العملية و التي يصاحبها تبني عقود نجاعة Contrat de performanceبين الحكومة و مديري البنوك تهدف إلى تحسيس المديرين بمسؤوليتهم و تحميلهم مسؤولية خاصة عن احتـــرام نسبة كفاية رأس المال و في سياق موازين لعمليات الرسملة، فقد تقرر رفع الحد الأدنى لرأس المال المسموح به لتأسيس بنك جـــديد من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار ، وهذا بموجب التنظيـــم رقم 03/11 الصـــادر عن بنك الجـــزائر بتاريخ 2003/08/06.

[1] ميلق عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره، ص46

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل بصفة عامة إلى ذكر عموميات حول إدارة المخاطر بتعريفها على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع المخاطر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر إلى الحد الأدنى .

الخاتمة

الخاتمة العامة

لقد كان الهدف من بحثنا هذا هو تقديم دراسة حول الاستراتيجية والائتمان في البنوك التجارية باعتبار نشاطات هذه الأخيرة لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين ، ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات. و تتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.

و في ظل هذه التحولات بلعب النظام البنكي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار. ونظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير و سائل التمويل اللازمة. ولا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر العمل الذي يقوم به النظام البنكي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق، و بالتالي على الاقتصاد العالمي، وعولمة مالية متزايدة. وسط هذا المحيط المتغير و المتنوع، يصبح التحكم في القواعد المالية وطرق التسيير الحديثة المحلية و الدولية ضرورة حيوية.

وفي هذا الإطار بالذات، نخلص إلى اختيار الفرضيات السابقة حيث:

- بالنسبة للائتمان يعتبر عصب العمل المصرفي لأي اقتصاد كان و يعتبر المصدر الرئيسي لربحية أي بنك، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ومن أجل تحقيق هذه الربحية و زيادة جذب الودائع من طرف البنك، فإن البنوك تفضل المنافسة غير السعرية لأنها تعتمد على تطوير الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها و على العميل المفاضلة بين أحسن الخدمات المقدمة بأقل تكلفة ممكنة، و عليه، فإن الفرضية الثانية خاطئة حيث تركز على المعتقدات الدينية للبلد.
- إلا أنه أصبنا في الفرضية الثالثة حيث هناك جملة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وعليه أن يقوم بتحديد معايير داخلية واضحة من خلال هذه المعايير يقوم بدراسة معمقة و ملمة بكل جوانب العميل (النفسية ، العملية، المالية) تبين لنا أن البنك يعمل على تقديم أحسن الخدمات للعملاء، إضافة إلى تمويل نشاطات متنوعة كدعم مشاريع الشباب الناجحة التي تمثل جزءا كبيرا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية نستنتج:

- أن تطور أي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على النظام المصرفي الذي يهيأ المناخ و يتفاعل مع متطلبات هذا الإقتصاد.
- ونجاح أي بنك لابد من استراتيجية محكمة يعتمد عليها كالتحليل المالي على القوائم المحاسبية للعملاء و على القوائم المالية للبنك، إضافة إلى اعتماد استراتيجية محكمة في جذب الودائع .

الخاتمة العامة

- كما نستنتج أن البنوك الجزائرية قد عملت على تطوير نظامها المصرفي حسب التغيرات الاقتصادية العالمية. إلا أنها تبقى في حدود ضيقة . مع ذلك، هناك جملة من النقائص التي يعاني منها القطاع المصرفي منها:

1. عدم تعميم بعض التقنيات على مختلف الوكالات المحلية و حصرها في المقرر الرئيسي للبنك.
2. عدم الإلتزام بمعايير بازل الدولية في بعض البنوك الجزائرية.
3. إنعدام المنافسة العمومية في البنوك الجزائرية.
4. عدم وجود إندماج مصرفي جزائري من شأنه أن يقوي المنافسة الدولية.

وعليه، يمكن التوصل إلى النتائج التي نوردها في النقاط التالية:

- تساهم البنوك التجارية بفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي هي بحاجة إلى تمويل.
- الاعتماد على المنافسة غير السعرية كأداة لتطوير إستراتيجية تسيير البنوك.

وبالرغم من المجهودات المبذولة لإثراء الموضوع أكثر، إلا أنه من الطبيعي لا يتم اللإلمام بجميع عناصر الموضوع، وهذا نظرا لاتساعه، وكذلك انعدام بعض المعلومات بالوكالة، إضافة إلى عدم مسايرة بعض التطورات الحاصلة في الميدان المصرفي. وعليه، نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها أن تكون محل بحوث و دراسات مستقبلية:

- متى يتم التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و المتطورة كخطوة لمواجهة المنافسة العالمية؟
- هل يمكن أن نحقق عمليات اندماج مصرفي؟
- كيف يمكن تقوية شبكات المعلومات المصرفية و تنمية مهارات العاملين بها ؟
- كيف يمكن للبنوك الإسلامية مواجهة المنافسة في ظل المعايير الدولية ؟

قائمة المصادر والمـراجع

أولا:الكـــتب:

1) أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة 2007

2) الزبيدي ،حمزة محمود،ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن 2002.

3) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر ، 2001 .

4) باشوندة رفيق ، سليماني زناتقي ،عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري ، الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف 2004.

5) بشير عباس العلاق ،ادارة المصارف .مدخل وظيفي الأردن 1992

6) جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان ،1999.

7) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

8) رضا رشيد عبد المعطي ،ادارة الائتمان، اردن ،دارالنشر عمان،1999

9) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005.

10) صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 1983 .

11) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني،القاهرة،عالم الكتب 2003 .

12) طارق الله خان ، حبيب أحمد ، إدارة المخاطر (تحليل القضايا في الصناعة الإسلامية) ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية ، 2003 .

13) طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك) ، الدار الجامعية مصر ، 2007.

14) عبد الإله نعمة جعفر ، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين ، عام 1996.

15) عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشوارب، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي المخاطر المصرفية و القانونية، منشأة المصارف بالإسكندرية، 2002.

16) عبد السلام ابو قحف،واخرون،ادارة البنوك التجارية،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2000.

17) عبد الغفار،رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية:البنوك وشركات التأمين والبورصات وصتاديق الاستثمار،الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب ،1997.

18) غسان عساف، ادارة المصارف، دار الصفاء، بيروت ،1993.

19) محرزي جلال ،نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2002 -2006.

20) محمد السعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

21) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية.

22) محمود حميدات ،مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات لجامعية الجزائرية ،1996.

23) ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000

24) نبيل حشاد ، دليلك إلى المخاطر المصرفية ، الطبعة الأولى ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2005.

ثانيا:مواقع الانترنيت web:

25) **www.2dsm.com**

26) **www.ibtesama.com**

27) **http://www.majalisna.com**

ثالثا:المراسيم :

28) الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد1992،11.